مرسوم بقانون رقم 112 لسنة 2024

بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين

بين دولة الكويت وروسيا الاتحادية

– بعد الإطلاع على الدستور،

– وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م،

– وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والإنابات الوزارية، والمراسيم المعدلة له ،

– وبناء على عرض وزير الخارجية،

– وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

– أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه:

مادة أولى

الموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين دولة الكويت وروسيا الاتحادية، والموقعة في مدينة سانت بطرسبرغ بتاريخ 28 يونيو 2024، والمرفقة نصوصها لهذا المرسوم بقانون.

مادة ثانية

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

فهد يوسف سعود الصباح

وزير الخارجية

عبد الله علي عبد الله اليحيا

صدر بقصر السيف في: 22 جمادى الأولى 1446هـ

الموافق: 24 نوفمبر 2024 م

المذكرة الايضاحية

للمرسوم بقانون رقم 112 لسنة 2024

بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين

بين دولة الكويت وروسيا الإتحادية

رغبة من حكومة دولة الكويت وروسيا الاتحادية في تسهيل التعاون الفعال في مجال مكافحة الجريمة بين البلدين، وأملاً لتعزيز العلاقات بين البلدين في مجال تسليم المجرمين من خلال إبرام هذه الاتفاقية ، واستناداً إلى مبادئ السيادة والمساواة والمصلحة المشتركة فقد تم بتاريخ 28 يونيو 2024 بمدينة سانت بطرسبرغ التوقيع على هذه الاتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الكويت وروسيا الاتحادية .

حيث نصت المادة الأولى على الالتزام بالتسليم لكلا الطرفين وفقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية أي بتسليم أي شخص بناء على طلب الطرف الآخر للمحاكمة الجزائية او لتنفيذ العقوبة ،وتضمنت المادة الثانية نطاق الاتفاقية ، وتناولت المادة الثالثة السلطات المركزية المخولة لتنفيذ هذه الاتفاقية ، كما تضمنت المادة الرابعة الجرائم واجبة التسليم ، وبينت المادة الخامسة أسباب رفض التسليم ، وأوضحت المادة السادسة أحكام تأجيل التسليم والتسليم المؤقت ، كما نظمت المادة السابعة طلب التسليم ، وتناولت المادة الثامنة الحبس الاحتياطي ، وتضمنت المادة التاسعة المعلومات المكملة، وعالجت المادة العاشرة حالات تعدد طلبات التسليم هذا ونظمت كل من المادة الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر قرار التسليم والإخطار بالنتيجة وتسليم الشخص وتسليم المواد ، أما المادة الرابعة عشر فقد اشارت إلى قاعدة التخصيص بحيث لا يجوز حبس الشخص المطلوب تسليمه في إقليم الدولة الطالبة أو محاكمته أو تسليمه الى دولة ثالثة ، وكما حددت المادة الخامسة عشر أحكام العبور ، وعالجت المادة السادسة عشر السرية وحدود الاستخدام بالنسبة للمعلومات والأدلة بموجب هذه الاتفاقية ، وتناولت المادة السابعة عشر النفقات بحيث يتحمل الطرف القائم بالتسليم كافة النفقات لما قبل تسليم الشخص المطلوب ويتحمل الطرف الطالب كافة نفقات النقل والعبور المرتبطة بتسليم الشخص المطلوب، وبينت المادة الثامنة عشر مدى تأثير الاتفاقيات الدولية الأخرى على هذه الاتفاقية ، واشتملت كل من المادة التاسعة عشر والعشرون والحادية والعشرون على أحكام المشاورات وتسوية المنازعات ، وتعديلات الاتفاقية ، ونطاق سريان الاتفاقية ومدتها وإنهائها .

ولما كانت الإتفاقية تحقق مصلحة دولة الكويت ، ولا تتعارض مع التزاماتها في المجالين العربي والدولي ، وقد طلبت وزارة الخارجية إعداد الأداة القانونية اللازمة للتصديق عليها. وحيث ان هذه الاتفاقية من الاتفاقيات الواردة بالفقرة الثانية من المادة (70) من الدستور ومن ثم تكون الموافقة عليها عملاً بحكم هذه الفقرة، واستنادا على المادة الرابعة

من الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2024/5/10 فقد أعد مشروع المرسوم بقانون اللازم بالموافقة عليها مع مذكرته الايضاحية مفرغين في الصيغة القانونية المناسبة.

اتفاقيه تسليم المجرمين

بين

دولة الكويت وروسيا الاتحادية

إن دولة الكويت وروسيا الاتحادية المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين"، رغبة في تسهيل التعاون الفعّال في مجال مكافحة الجريمة بين البلدين، أملا لتعزيز العلاقات بين البلدين المتعلقة في مجال تسليم المجرفين من خلال إبرام هذه الاتفاقية،

واستناداً إلى مبادئ السيادة والمساواة والمصلحة المشتركة.

فقد اتفقا على ما يلي–:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يلتزم كلا الطرفين وفقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية، بتسليم أي شخص بناء على طلب الطرف الآخر للمحاكمة الجزائية أو لتنفيذ العقوبة.

المادة 2

نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع طلبات التسليم المقدمة منذ بدء سريان هذه الاتفاقية حتى لو كانت الطلبات متعلقة بجرائم ارتكبت قبل بدء سريانها.

المادة 3

السلطات المركزية

1 –تكون السلطات المركزية المخولة لتنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي–:

السلطة المركزية لدولة الكويت – وزارة العدل.

السلطة المركزية لروسيا الاتحادية – مكتب النائب العام لروسيا الاتحادية.

2 –يلتزم أياً من الطرفين بإخطار الآخر وعلى وجه السرعة بأي تغيير يطرأ على سلطته المركزية عبر القنوات الدبلوماسية.

3 –لأغراض هذه الاتفاقية ، تتخاطب السلطات المركزية لكلا الطرفين مباشرة.

المادة 4

الجرائم واجبة التسليم

1 –لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بالجرائم واجبة التسليم، أية أفعال جنائية تستوجب عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بعقوبة أشد وفقاً للقوانين السارية لكلا الطرفين.

2 –في حال تضمن طلب التسليم على عدة أفعال معاقباً عليها بموجب القوانين السارية لكلا الطرفين وكان بعض الأفعال الإجرامية تلك لا تستوفي شرط التدبير العقابي من الفقرة (1) من هذه المادة فإنه يجوز للطرف المطلوب منه وفقا لتقديره أن يسلم الشخص المطلوب لتلك الجرائم.

3 –في حالة طلب التسليم لأي شخص مدان بجريمة ارتكبها في الطرف الطالب وكان معاقباً عليها بالحبس وفقاً لهذه الاتفاقية، فإنه يجوز التسليم بشرط أن تكون الفترة المتبقية من العقوبة من تاريخ صدور قرار التسليم لا تقل عن 6 أشهر وفي الحالات الاستثنائية يجوز للطرفين الاتفاق على التسليم إذا كانت الفترة المتبقية من العقوبة تقل عن 6 أشهر.

4 –في حال تغير وصف الفعل الاجرامي المدعي به خلال المحاكمة الجزائية، فإنه يجوز إيقاع المسئولية الجزائية على الشخص أو إدانته الى المدى الذي يتوافق فيه الوصف الجديد مع شروط التسليم.

5 –في حال وجود أية اختلافات بالمصطلحات القانونية، فإن ذلك لا يعيق تنفيذ طلب التسليم إذا كان الفعل المطلوب من أجله التسليم معاقبا عليه جزائياً كما هو مبيناً في القوانين السارية لكلا الطرفين.

6 –يكون التسليم متاحا فيما يتعلق بجريمة تستوجب تسليم مرتكبيها اذا تم ارتكابها في دولة ثالثة من أحد رعايا الطرف الطالب الموجود في الطرف الموجبة اليه الطلب وشريطة أن تكون تلك الجريمة تستوجب تسليم مرتكبيها بموجب قوانين الطرف الموجه اليه الطلب.

المادة 5

أسباب رفض التسليم

1 –يرفض التسليم في الحالات التالية–:

أ) اذا كان الشخص المطلوب للتسليم من مواطني الطرف المطلوب منه.

ب) اذا كان الفعل المطلوب من اجله التسليم لا يعتبر جريمة تستوجب التسليم وفقاً للفقرات 1–3 للمادة 4.

ج) اذا كانت هناك أسباب كافية للطرف المطلوب منه تدعوا للاعتقاد بأن طلب التسليم يتعلق بمحاكمة أو معاقبة شخص بسبب مسائل تتعلق بعرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو أصله العرقي أو آراءه السياسية أو أن يضار لأي من تلك الأسباب.

د) اذا أدين الشخص المطلوب أو حكم له بالبراءة في الطرف المطلوب منه للجريمة ذاتها محل طلب التسليم.

هـ) اذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية، ولا تعتبر جريمة بموجب القانون الجزائي العادي.

و) اذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تخضع لعقوبة الإعدام بموجب القوانين السارية للطرف الطالب.

ز) اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم جريمة ذات طابع سياسي وفقاً للطرف المطلوب منه، وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا

تعتبر الجرائم التالية ذات طابع سياسي أو ارتكبت بطابع سياسي :–

– اغتيال رئيس الدولة او محاولة الاغتيال أو أي جريمة من الجرائم الواقعة على النفس أو تلك الواقعة على سلامته الجسدية أو حريته ويشمل ذلك أيضاً أعضاء الحكومة لأي طرف وعائلاتهم.

– أي جريمة متعلقة بالإرهاب.

ح) اذا رأى الطرف المطلوب منه بأن تسليم الشخص المطلوب قد يمس بسيادته أو أمنه أو نظامه العام أو المصالح الأساسية الأخرى.

ط) اذا كان من غير الجائز مباشرة القضية الجزائية أو تنفيذ الحكم للجريمة المطلوب من أجلها التسليم بسبب التقادم أو أية أسباب أخرى منصوص عليها في تشريعات الطرف المطلوب منه بموجب القوانين السارية في ذلك الطرف.

21– يجوز رفض أياً من طلبات التسليم في الحالات التالية :–

أ– اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم قد ارتكبت كليا أو جزئياً في إقليم الطرف المطلوب منه ووفقاً لقوانينه المعمول بها.

ب–اذا كانت هناك تحقيقات أو إجراءات قضائية بحق الشخص المطلوب تسليمه مازالت قيد النظر في الطرف المطلوب منه.

3– اذا تم رفض أي طلب تسليم بموجب الفقرة الفرعية أ للفقرة 1 أو الفقرة الفرعية أ للفقرة 2 من هذه المادة، يتعين على الطرف المطلوب منه بناء على طلب الطرف الطالب بإيصال جميع المستندات المرسلة اليه وذلك الى سلطاته المختصة من أجل النظر في المحاكمة الجزائية للشخص بموجب القوانين المعمول بها. ولهذا الغرض، يتعين على الطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب منه بالنسخ المعتمدة من المستندات التي تثبت القيام التحقيق بالإضافة إلى أية مستندات أخرى متعلقة بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم، كما يجوز استخدام جميع مستندات القضية المستلمة ذات الصلة بالتحقيق الذي جرى في الطرف الطالب للقيام بالإجراءات القضائية للطرف المطلوب منه. كما يقوم الطرف المطلوب منه بإشعار الطرف الطالب بنتائج تلك الإجراءات.

المادة 6

تأجيل التسليم والتسليم المؤقت

1 –يجوز الموافقة على منح التسليم، في حال كان الشخص المطلوب للتسليم طرفاً في الإجراءات القضائية أو يقضي عقوبة عن جريمة أخرى ارتكبها في إقليم الطرف المطلوب منه. بناء على ذلك، يتم تأجيل تعليم ذلك الشخص الى حين الإنتهاء من الإجراءات القضائية أو تنفيذ العقوبة أو إذا كان الشخص مدان حتى يقضي عقوبته أو يطلق سراحه وفي هذه الحالة يتم اخطار الطرف الطالب بذلك.

2 –إذا أدى تأجيل التسليم المنصوص عليه في الفقرة 1من هذه المادة الى انتهاء فترة التقادم أو الإضرار بمجريات التحقيق، يجوز للطرف المطلوب منه تسليم الشخص المطلوب مؤقتاً. ويتم إعادة الشخص الذي تم تسليمه مؤقتاً الى الطرف المطلوب منه حالما يتم الانتهاء من الإجراءات الخاصة بتسليمة وفي مدة لا تتجاوز 90 يوم من تاريخ نقله ويجوز للطرف المطلوب منه تمديد تلك الفترة الزمنية.

المادة 7

طلب التسليم

1 : –يكون طلب التسليم كتابة ويرسل مباشرة من السلطة المركزية لأحد الطرفين الى السلطة المركزية للطرف الأخر، كما يجب أن يشمل المستندات والمعلومات التالية :–

أ) اسم السلطة الطالبة.

ب) الاسم الكامل للشخص المطلوب للتسليم. جنسيته، مكان إقامة، صورة الشخصية، بصماته وأية تفاصيل أخرى تساعد على البحث والتعرف على الشخص.

ج) بيان بوقائع القضية المؤسس عليها طلب التسليم وتحديد زمان ومكان الجريمة ووصفها.

د) صورة مصدقة لأحكام أياً من القوانين التي تجرم تلك الأفعال المرتكبة وتبين عقوبة ارتكابها بما يتعلق مع فترة التقادم المطبقة.

2–تكون جميع طلبات التسليم للمحاكمة الجزائية مع المستندات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة مصحوبة بنسخة من أمر القبض الصادر من السلطة المختصة للطرف الطالب.

3– يكون طلب التسليم لقضاء العقوبة مع المستندات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة مصحوباً بنسخة عن العقوبة النافذة وشهادة تُبين الفترة الزمنية المتبقية للعقوبة.

4– لأغراض هذه الاتفاقية، تكون المستندات بلغة الطرف الطالب مصحوبة بترجمة الى لغة الطوف المطلوب منه أو إلى اللغة الإنجليزية.

5–لا تتطلب التصديق أو التوثيق كلا من طلبات التسليم وجميع المستندات المرفقة معه وأية مستندات مقدمة كرد على هذا الطلب بالإضافة الى الترجمة المختومة من قبل السلطة المركزية أو المختصة للطرف المرسل.

.6–اذا قدّم الطرف الطالب طلب التسليم لتنفيذ العقوبة غيابياً، يتعيّن على ذلك الطرف ضمان حق الشخص المطلوب للتسليم لإعادة محاكمته وفقاً للتشريعات المعمول بها لذلك الطرف.

المادة 8

الحبس الاحتياطي

1 –يجوز للطرف الطالب (إن دعت الضرورة) أن يقدم طلباً لحبس الشخص احتياطيا قبل تقديم طلب التسليم لذلك الشخص، ويتم ارسال طلب الحبس الاحتياطي مباشرة الى السلطة المركزية للطرف المطلوب منه كتابة عن طريق الفاكس أو أية وسيلة أخرى بشرط إرسال الطلب الأصلي فورا بعد ذلك.

2 –يتطلب أن يحتوي ذلك الطلب على جميع المعلومات ذات الصلة بالإضافة إلى أية بيانات مطلوبة للتعرف على الشخص المطلوب مع

بيان ما يثبت بأنه سيتم تقديم طلب التسليم. كما يجب أن يتضمن الطلب الإشارة الى أمر القبض أو العقوبة النافذة بالإضافة الى البيانات الكافية للبحث عن الشخص المطلوب وجنسيته إن أمكن ومعلومات عن الجريمة محل طلب التسليم مع بيان الزمان والمكان للجريمة والعقوبة "التي سيتم تنفيذها أو المفروضة على الشخص مرتكب الجريمة بالإضافة إلى بيان بالفترة الزمنية المتبقية من العقوبة .

3 –ينظر الطرف المطلوب منه الى الطلب بموجب قوانينه المعمول بها ويقوم بإخطار الطرف الطالب عن قراره دون تأخير.

4– إذا لم يقدم الطرف الطالب طلب التسليم مصحوباً بجميع المستندات المشار إليها في المادة 7 خلال 40 يوماً من تاريخ حبس الشخص، يتعين اطلاق سراح الشخص المحبوس احتياطيا بموجب ذلك.

5–يحول اطلاق سراح الشخص بموجب الفقرة 4 من هذه المادة دون حبسه لاحقاً. وكذلك تسليمه في حال تم تقديم طلب لاحق لتسليمه.

المادة 9

المعلومات المكملة

1–يجوز للطرف المطلوب منه إذا رأى أن المعلومات المقدمة في طلب التسليم غير كافية لتنفيذ الطلب أن يطلب معلومات إضافية خلال فترة زمنية معقولة بموجب القوانين المعمول بها.

2–اذا تم حبس الشخص المطلوب تسليمه، وكانت المعلومات الإضافية غير كافية، أو إذا لم يتسلم الطرف الطالب تلك المعلومات في الوقت المحدد من قبل الطرف المطلوب منه، فإنه يُطاق سراح هذا الشخص من الحبس. ولا يمنع ذلك تقديم الطرف الطالب طلباً جديداً لتسليم الشخص أو حبسه بناء على معلومات إضافية يتم استلامها لاحقا، ويجب على الطرف المطلوب منه إخطار الطرف الطالب على وجه السرعة عند إطلاق سراح ذلك الشخص.

المادة 10

تعدد طلبات التسليم

1–إذا تقدمت أكثر من دولة بطلب تسليم الشخص ذاته عن ذات الجريمة أو جرائم أخرى، يتعين على الطرف المطلوب منه إتخاذ القرار حيال تلك الطلبات مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف خصوصاً جسامة الجريمة ومكانها، وتاريخ الطلبات، والاتفاقيات الدولية لتسليم المجرمين مع الدول الطالبة، وجنسية الشخص المطلوب للتسليم، ومكان إقامته الدائم وإمكانية تسليم الشخص نفسه إلى أيّ دولة أخرى.

المادة 11

قرار التسليم والإخطار بالنتيجة

1–يقوم الطرف المطلوب منه بالنظر الى طلب التسليم بموجب الإجراءات المتبعة في القوانين المعمول بها، ويُخطر الطرف الطالب بقراره دون تأخير.

2–يتم بيان الأسباب الداعية الى الرفض الكلي أو الجزئي لطلب التسليم.

3–يتعين على السلطة المركزية للطرف الطالب تزويد السلطة المركزية للطرف المطلوب منه بنتائج الإجراءات الجزائية أو تنفيذ العقوبة ضد الشخص الذي تم تسليمه وكذلك تسليمه لاحقاً إلى دولة أخرى.

المادة 12

تسليم الشخص

1– اذا تمت الموافقة على الطلب، تقوم السلطات المركزية للطرفان بالاتفاق على المكان والزمان لتسليم الشخص المطلوب، ويقوم الطرف المطلوب منه بالإبلاغ عن الفترة الزمنية التي حبس فيها الشخص بموجب طلب التسليم مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الكلية المقيدة للحرية.

2–في حالة الموافقة على قرار التسليم، يقوم الطرف الطالب باستلام الشخص المطلوب في غضون 30 يوماً من تاريخ الاشعار بذلك القرار. واذا لم يتم تسليم الشخص بالمدة المحددة، فإنه يتم إطلاق سراح ذلك الشخص.

3– إذا تعذّر على أي طرف من تسليم الشخص المطلوب أو استلامه بسبب أية ظروف خارجة عن إرادتهما، يتعين عليه اخطار الطرف الآخر بالمدة الجائز تمديدها من قبل الطرف المطلوب منه ولفترة لا تزيد عن 15 يوما وإذا ام يتم تسليم الشخص بالفترة المحددة، يتم اطلاق سراح ذلك الشخص.

4– في حال كان نقل الشخص المطلوب تسليمه الى إقليم الطرف الطالب يُعرض حياته أو صحته للخطر. يتم تأجيل التسليم حتى ترى السلطات المركزية للطرف المطلوب منه بأن حالته الصحية تسمح بتسليمه.

المادة 13

تسليم المواد

1 –إلى المدى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الطرف المطلوب منه وأخذاً بعين الاعتبار حقوق الغير، يتم تسليم المواد الموجودة في إقليم الطرف المطلوب والناتجة عن الجريمة أو المطلوبة كدليل، إلى الطرف الطالب بناء على طلبه في حال الموافقة على التسليم.

–2.يجب تسليم المواد إلى الطرف الطالب عندما يتعذر تسليم الشخص الصادر بحقه قرار التسليم بسبب موته أو هروبه أو بسبب ظروف أخرى.

3–يجوز للطرف المطلوب منه تأجيل تسليم المواد المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة في حال طلبهم للإجراءات القضائية لأي قضية أخرى حتى يتم الإنتهاء من هذه الإجراءات.

–4.يتم إعادة المواد التي تم تسليمها إلى الطرف المطلوب منه بأسرع وقت عند الانتهاء من الإجراءات الجزائية في الطرف الطالب إذا تطلبت القوانين السارية في الطرف المطلوب منه أو حماية لحقوق الغير.

المادة 14

قاعدة التخصيص

1–بموجب هذه الاتفاقية، لا يجوز حبس الشخص المطلوب تسليمه في إقليم الدولة الطالبة أو محاكمته أو تسليمه إلى دولة ثالثة، ولا يجوز تقييد حريته لجريمة أخرى ارتكبها قبل تسليمه مختلفة عن الجريمة محل التسليم ما لم–:

أ– وافق الطرف المطلوب منه على ذلك بموجب طلب، وفي هذه الحالة يتعين على الطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب منه بجميع البيانات والمستندات اللازمة للموافقة كما هو مبين في المادة 7.

ب– تمكن الشخص المطلوب من مغادرة إقليم الطرف الطالب ولم يغادر في غضون 30 يوما عند الانتهاء من الإجراءات الجزائية المتعلقة بالشخص المطلوب أو إذا عاد إلى إقليم الطرف الطالب بعد أن غادره طوعاً.

المادة 15

العبور

1–يجوز لأي من الطرفين السماح بالعبور للشخص التي تسليمه دولة ثالثة إلى الطرف الآخر عبر إقليمه.

2–يقوم الطرف مقدم طلب العبور بإرسال طلب العبور مرفقاً بجميع المستندات والبيانات المبينة في المادة 7 إلى الطرف الذي سيتم العبور عبر إقليمه،

3–لا يشترط أخذ إذن بالعبور، إذا تم النقل جواً، ولم يكن من المتوقع الهبوط في إقليم الطرف الآخر.

4–في حالة الهبوط غير المتوقع للطائرة، يجوز للطرف مستلم طلب العبور أن يحتجز الشخص المطلوب لمدة 72 ساعة بناء على طلب الضابط المرافق حتى استلام طلب العبور بموجب الفقرة 2 من هذه المادة.

5–يتم رفض طلب التسليم في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 5 والحالات الأخرى للرفض المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة5.

المادة 16

السرية وحدود الاستخدام

1– يقوم الطرف المطلوب منه، بناء على طلب السلطة المركزية للطرف الطالب أن يضمن سرية استلام طلب التسليم وفقاً لتشريعاته والممارسات المتبعة، وكذلك محتويات الطلب وأي إجراء يتم اتخاذه بموجبه، باستثناء الحالات التي تتطلب عدم الالتزام بسرية الطلب لتنفيذه وفي حال تطلّب تنفيذ الطلب عدم الالتزام سريته يقوم الطرف المطلوب منه كتابة بأخذ الإذن من الطرف الطالب ودون ذلك لا يتم تنفيذ الطلب.

2– يجب على الطرف المطلوب منه إلا يستخدم المعلومات أو الأدلة المستخرجة بموجب هذه الاتفاقية لأغراض أخرى غير تلك المبينة في طلب التسليم إلا بموافقة خطية مسبقة من الطرف الطالب.

المادة 17

النفقات

1– يتحمل الطرف القائم بالتسليم كافة النفقات المتعلقة لما قبل تسليم الشخص المطلوب.

2– يتحمل الطرف الطالب كافة نفقات النقل والعبور المرتبطة بتسليم الشخص المطلوب أو حبسه وكذلك تسليم وإعادة المواد بموجب المادة 13

3– إذا تطلب تنفيذ الطلب نفقات باهظة، تتشاور السلطات المركزية مسبقاً بغرض تحديد شروط تنفيذ الطلب أو طريقة دفع هذه النفقات.

المادة 18

الاتفاقيات الدولية الأخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات كلا الطرفان بموجب اتفاقيات دولية أخرى أهم أطراف فيها ..

المادة 19

المشاورات وتسوية المنازعات

1–تتشاور السلطات المركزية بناء على طلبهم فيما يتعلق في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

2–يتم تسوية أي نزاع ينشأ عن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية عبر المفاوضات الدبلوماسية.

المادة 20

التعديلات

١–يجوز تعديل هذه الاتفاقية عبر اتفاق متبادل من كلا الطرفان.

2–تدخل التعديلات الموافق عليها حيز النفاذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 21.

المادة 21

الأحكام الختامية

1– تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محددة وتصبح ملزمة بعد 30 يوماً من تاريخ استلام آخر إشعار خطي من الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية والذي يعلن فيه أياً منهما باستيفائه جميع الإجراءات الداخلية المطلوبة لبدء نفاذها وفقاً للقوانين المعمول بها ..

2– يتم إنهاء هذه الاتفاقية بعد 180 يوما من تاريخ الإشعار الخطي لأي من الطرفين الذي يعلن فيه عن نيته لإنهائها عبر القنوات الدبلوماسية.

3– لا يعرقل إنهاء هذه الاتفاقية إكمال تنفيذ طلبات التسليم الواردة قبل تاريخ انتهاء الاتفاقية .

حررت في مدينة سانت بطرسبرغ يوم الجمعة الموافق 28 يونيو 2024 من ثلاث نسخ اصلية باللغات العربية والروسية والإنجليزية، ولكل منهما ذات الحجية، وفي حال الاختلاف في التفسير يرجح النص الانجليزي.

عن	عن
دولة الكويت	روسيا الاتحادية
د. محمد إبراهيم الوسمي	كوسنانتين تشويتشينكو
وزير العدل	وزير العدل
ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية	

more severe punishment.

2 .Should any request for extradition include a number of different acts, punishable pursuant to applicable laws of both Parties, however, some of them do not meet the requirement of the punitive measure specified in Paragraph 1 of this Article, the Requested Party may at its discretion extradite a relevant person in connection with such acts as well.

3 .In case any such request for extradition is made in respect of any person, convicted in the Requesting Party for punishment in the form of imprisonment for committing a crime, which is subject to this Agreement, such extradition may take place only if an unexpired term of punishment on the date of the decision of extradition is not less than 6 months. In exceptional cases the Parties may agree upon extradition, if an unexpired term of punishment is less than 6 months.

4 . In case the qualification of the alleged act changes in the course of the criminal prosecution, the extradited person may be brought to criminal liability or convicted to the extent to which such new qualification will correspond to the conditions of extradition.

5 .Any differences in the legal terminology shall not hinder fulfillment of the request for extradition, if the act. for which extradition is requested, is a penal act as defined in applicable laws of both Parties.

6 .Extradition shall be available for an extraditable offence if committed in a third State by a national of the Requesting Party who is present in the Requested Party and provided that it would be an extraditable offence under the laws of the Requested Party.

Article 5

Reasons for Refusal to Extradite

1 .Extradition shall be refused in the following cases:

1) if the .person, sought for extradition. is a national of the Requested Party;

2) if the act, for which extradition is requested, is not a crime, entailing extradition pursuant to Paragraphs 1-3 of Article 4 hereof;

3) if the Requested Party has sufficient grounds to assume that a request for extradition is made with the aim to persecute or punish a person due persons race, sex, religion, nationality, ethnic origin or in connection with his/her political beliefs, or if such person may suffer any damage for any of these reasons;

4) in case the i equested person has been sentenced or acquitted in the Requested Party for the same act,

AGREEMENT
BETWEEN THE STATE OF KUWAIT
AND
THE RUSSIAN FEDERATION ON EXTRADITION

THE STATE OF KUWAIT and THE RUSSIAN FEDERATION, hereinafter referred to as the "Partics",

WISHING to facilitate more efficient crime control cooperation between these two states,

ASPIRING to strengthen the relationship between these two states as pertaining to extraditions by concluding this Agreement,

On the basis of the principles of sovereignty, equality and mutual benefit. Hereby agree as follows:

Article 1

Obligation to Extradite

The Parties undertake, in accordance with the terms and conditions of this Agreement, io extradite any persons to each other on request for criminal prosecution or execution of sentences.

Article 2

Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all requests for extradition made upon commencement hereof, even if they relate to any crimes committed prior to such commencement.

Article 3

Central Authorities

1 .The Centra Authorities authorized to perform this Agreement:

For the State of Kuwait – Ministry' of Justice.

For the Russian Federation – The Office of the Prosecutor General of the Russian Federation;

2 .The Parties shall immediately notify each other through diplomatic channels in case of any change of their Central Authorities.

3 .For the purpose of this Agreement the Central Authorities of the Parties shall communicate directly.

Article 4

Crimes Entailing Extradition

.1 For the purposes of this Agreement, crimes entailing extradition shall mean any acts that, as defined by applicable laws of both Parties, are penal acts and entail punishment in the form of imprisonment for a term of not less than 1 year or

Requesting Party, may be used in criminal proceedings in the Requested Party. The Requested Party notifies the Requesting Party of all results of such proceedings.

Article 6

Deferral and Temporary Extradition

1. In case any person, sought for extradition, is a party to any judicial proceedings or serves sentence for any other offence committed in the territory of the Requested Party, the consent to extradition may be given, however surrender of such person shall be deferred until the time when such judicial proceedings arc completed, and if such person is convicted — until he/she serves the term of sentence or is released from imprisonment, in which case the Requesting Party is to be notified of this.

2.In case the deferral of extradition stipulated for in Paragraph 1 of this Article may incur expiration of limitation period or affect the investigation of an offence, the Requested Party may temporarily extradite the person, whose extradition was requested. The temporarily extradited person shall be relumed to the Requested Party as soon as the proceedings for which he/she was extradited are complete, but not later than 90 days since his/her transfer. If necessary, this term may be prolonged by the Requested Party.

Article 7

Request for Extradition

1. Any request for extradition shall be made in writing and sent by the Central Authority of either Party directly to the Central Authority' of the other Party and shall include the following documents and information:

a) name of the requesting authority;

b) full name of the person, sought for extradition, details of his/her nationality', place of residence or location, description, as far as possible, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details' enabling to search for and identify such person;

c) statement of the facts of the case, which is a ground for such request for extradition, specifying more exactly the time and place of the criminally punishable act, its qualification;

d) a certified copy of the text of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them as well as related to the applicable limitation period.

which is the ground for the request for extradition;

5) if the offence for which extradition is requested is an offence against militaiy service, which is not an offence under the ordinary criminal law;

6)if an offence, for which extradition is requested, is subject to capital punishment pursuant to applicable laws of the Requesting Pam.'

7) if the offence for which extradition is requested is considered by the Requested Party as an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Agreement the following offences shall not be considered as an offence of a political nature or committed on political nature :

(I) murder and attempted murder or other offence against the life, the physical integrity or liberty of Head of a slate, a member of the Government of any Party, as well as their family members:

(II) any offence relating to terrorism;

8) if the Requested Party considers that the extradition of the person would impair its sovereignty, security, public order or other essential interests.

9) if, pursuant to applicable laws of the Requested Parly, no criminal case may be initiated or no sentence may be executed for the offence for which extradition is requested due to expiration of limitation period or for any other reason stipulated in the legislation of the Requested Party.

2. Any request for extradition may be refused:

1) if any offence, for which extradition is requested, pursuant to applicable laws of the Requested Party, was committed fully or partially in its territory;'

2) if hi respect of the person, sought for extradition, any investigation or judicial proceedings is/are pending in the Requested Party connection with an offence, specified in such request for extradition.

3) Should any request for extradition be rejected under subparagraphs J of paragraph 1 or subparagraph 1 of paragraph 2 of this Article, the Requested Party, on request of the Requesting Party, shall deliver all received materials to its competent authorities for considering criminal prosecution of such person pursuant to its applicable laws. For this purpose, the Requesting Party' shall gratuitously furnish the Requested Party with duly . certified copies of documents, evidencing the fact of any investigation performed, and any other documents relating to the offence, for which extradition is requested. All materials of the case, received in connection ; with the investigation-performed in the

information of an unserved term of punishment.

3. The Requested Party shall consider such application in accordance with its applicable laws and shall notify the Requesting Party of its decision without delay.

4. The person shall be released, if the Requesting Party fails, within 40 days from the date of detention of such person, to make a request for extradition accompanied by all documents specified in Article 7 hereof.

5.Release of such person pursuant to Paragraph 4 of this Article shall not hinder any subsequent detention of this person, as well as extradition of this person, if a relevant request for his/her extradition is subsequently made.

Article 9

Supplementary Information

1. In case the Requested Party believes that any information provided by the request is insufficient it may request any supplemental information setting a reasonable term for furnishing it pursuant to applicable laws.

2.If the person, sought for extradition, is detained, and such supplementary information furnished is insufficient or is not received within a term as set by the Requested Party, such person shall be released from detention. However, such release' of this person shall not hinder any subsequent detention of this person upon receipt of sufficient supplementary information or a request for extradition in connection with any other offence. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of such release from detention .

Article 10

Conflicting Requests for Extradition

If extradition of the person is requested concurrently by more than one stair either for the same offence or for any different offences, the Requested Pam shall make its decision on these requests, taking into consideration all circumstances, in particular, gravity and place of such offence, dates of requests, international treaties on extradition with the requesting states, nationality and principal place of residence of the person, sought for extradition, as well as possibility of subsequent extradition of such person to any other State.

2. Any request for extradition for criminal prosecution, along with the documents and information specified in Paragraph 1 of this Article, shall be accompanied by a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party.

3. Any request for extradition for execution of a sentence, along with the documents and information specified in Paragraph 1 of this Article, shall be accompanied by a copy of an effective sentence and a certificate of the unserved term of punishment.

4.Any documents for the purposes of this Agreement shall be drawn up in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by translation into the language of the Requested Party or into the English language.

5.Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request as well as translations thereof, which are sealed by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

6. If request for extradition for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee the person sought for extradition the right for retrial in accordance with its applicable legislation.

Article 8

Provisional arrest

1. If necessary, the Requesting Party may apply for provisional arrest of any person prior to making a relevant request for extradition of (his person. Such application for provisional arrest of the person shall be sent directly to the Central Authority of the Requested Party in writing by fax or by any other communication means, provided that the original application is sent immediately after that.

2. Such application shall contain all relevant information, including any data required for identification of the person concerned, and shall state that a request for extradition will be made This application shall make a reference to a relevant warrant of arrest or an effective sentence, and shall contain any other information as necessary for search for the person concerned, including details of his nationality, if known. It shall also give information of an offence, for which extradition is requested, where and when such offence was committed and what punishment may be or has been awarded to this person for committing this offence, including

result of an offence or may be required as evidence, shall be surrendered on request of the Requesting Party, if extradition has been agreed to.

2. Such items shall be handed over to the Requesting Party even where surrender of a person. in respect of whom the decision of extradition has been made, cannot be carried out owing to the death or escape of such person.

3.The Requested. Party may defer surrender of any items, mentioned in Paragraph 1 of this Article, if they are required for judicial proceedings of any other case till such proceedings arc completed.

4.If so required by applicable laws of the Requested Party or protection of third persons' rights, any items, handed over in such manner, shall be gratuitously returned to the Requested Party on its request as soon as possible upon completion of the criminal proceedings in the Requesting Party .

Article 14

Rule of Specialty

Any person, extradited under this Agreement, shall not be detained, prosecuted or punished in the territory of the Requesting Party, and shall not be extradited to any other Slate, nor personal freedom of the person extradited shall be for any reason restricted for an offence committed prior to extradition of this person, if such offence is other than the offence in connection with which such person has been extradited, unless:

a) the Requested Party on request gives its consent, in this case the Requesting Party shall provide the Requested Party with all information and documents necessary for giving such consent, as specified in Article 7 hereof;

b) such person, having an opportunity to leave the territory of the Requesting Party, has not done so within >0 days upon completion of the criminal proceedings in respect, of such person or, serving a sentence, has returned to the territory' of the Requesting Party after lea ving it.

Article 15

Transit

1. Either Party may permit transit transportation of any person, extradited by any third State to the other Party through its territory.

2. The Party. which applies for such transit transportation, shall send a request for transit containing all documents and information specified in Article 7 hereof to the Party, through the territory' of which such transit transportation is to be carried out.

Article 11

Decision in respect to Request for Extradition and Notification of the Outcome

1. The Requested Party shall consider any request for extradition in accordance with a procedure as established by applicable laws, and shall notify the Requesting Party of its decision without delay.

2. Any complete or partial refusal to satisfy any such request is to be reasoned.

3. The Central Authority of the Requesting Party shall promptly provide the Central Authority of the Requested Party with information on the outcome of criminal proceedings or the enforcement of sentence against the person extradited, as well as of subsequent extradition of that person to any other State.

Article 12

Surrender of a Person

1.If the request is granted, the Central Authorities of the Parties agree on the place and date of surrender of the person, subject to extradition, and the Requested Party informs of the term, for which such person was detained by virtue of such request for extradition, with a view to take this term into account while determining the total term of imprisonment for this person.

2. In case of a favorable decision regarding extradition, the Requesting Party shall receive such surrendered person within 30 days from a day of notification of such decision. If no surrender takes place within the set term, such person shall be released from detention.

3. If either Party is unable, for any circumstances beyond its control, to surrender or receive the person, subject to extradition, it shall inform the other Party thereof, and the term of surrender may be extended by the Requested Part)' for not more than ;5 days. If no surrender takes place within the set term, such person shall be released from detention.

4.In case transportation of the person, subject to extradition, to the territory of the Requesting Party may pose any risk to his/her life or health the surrender shall be postponed until. according to the Central Authority of the Requested Party, his/her state of health allows to effect such surrender.

Article 13

Surrender of Items

1. To the extent admissible by applicable laws of the Requested Party, and with dee consideration of third persons' rights, items, located in the territory of the Requested Party, which have been acquired as a

the rights or the obligations of the both Parties under other international agreements to which they are parties.

Article 19

Consultations and Resolutions of Disputes

1. The Central Authorities shall at the request of either of them consult concerning the interpretation or application of this Agreement.

2.Any disputes, arising out from interpretation and application of this Agreement shall be resolved through diplomatic negotiations.1

Article 20

Amendments to the Agreement

.1This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties.

.2Any approved amendments hereto shall take effect in accordance with the procedure specified in Paragraph 1 of Article 21 hereof.

Article 21

Final provisions

1. This Agreement is valid for an indefinite period and becomes binding upon expiry of 30 days from the date of receipt of the last written notice from the Parties through diplomatic channels of completion of all internal procedures as required for its commencement according to applicable laws thereof.

2. This Agreement terminates upon expiry of 180 days from (he date of receipt ' of the other Party's written notice of its intention to terminate it through diplomatic channels .

3.The termination of this Agreement shall not impede completion of execution of any requests for extradition, received prior to a termination date.

DONE in duplicate at St. Petersburg on Friday of 28 June 2024 in the Arabic. Russian and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For	For
the state of Kuwait	The Russian F rati
Dr. Mohammad Ebrahim	Konstantin C
Al–Wasmi	uychenko
Minister of Justice and the	Minister Justice
Minister of Awqaf and Islamic	
Affairs	

3. Such permit is not required, if such transit transportation is carried out by air and no landing in the territory of the other Party is expected.

4.In case of an unforeseen landing of an aircraft, the Party, subject to receive such request for transit, may detain the person, subject to extradition, for 72 hours on request of the accompanying officer till the request for transit, made pursuant to Paragraph 2 of this Article, is received.

5. Such request for transit shah be rejected in cases, specified in Paragraph I of Article 5 herein. Such request for transit may he rejected in cases, specified in Paragraph 2 of Article 5 herein.

Article 16

Confidentiality and Limitation of Use

1. The Requested Party upon request of the Central Authority of the Requesting Party shall provide in accordance with its legislation and/or established practices for the confidentiality of the fact of the receipt of the request for extradition, irs contents or any action taken pursuant to the request, excluding the cases when the breach of confidentiality of the request is necessary for its execution. If the execution of the request makes it necessary' to remove this limitation, the Requested Party shall in writing seek the permission of the Requesting Party, without which the request will not be executed.

2. The Requested Party shall not use the information or evidence obtained under this Agreement without the prior written consent of the Requesting Party for purposes other than those indicated in the request for extradition.

Article 17

Expenses

1. All expenses connected with extradition before the transfer of the person of a person shall be bome by the Party which were incurred by them.

2.Transportation expenses and any costs on transit connected with surrender of the extradited person, as well as with surrender and return of any items, pursuant to Article 13 hereof, shall be bome by the Requesting Party.

3.If the execution of the request demands extraordinary- expenses, the Central Authorities of the Parries shall consult in advance in order to determine the conditions of the execution of the request and also the manner of paying those expenses.

Article 18

Other International Agreements

The present Agreement application shall not affect